

Distr.: Limited
12 November 2007
Arabic
Original: English



الدورة الثانية والستون

اللجنة الثانية

البند ٦٠ من جدول الأعمال

التدريب والبحث: معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

باكستان*: مشروع قرار

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٨٨/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ٢٠٦/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ١٩٥/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٢٢٩/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٢٠٨/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٢٠٨/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٦٨/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٢٣/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٥٢/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٢١٣/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ وإلى مقررها ٥٤٢/٦١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام^(١)،

وإذ تقر بالعمل الذي يقوم به مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

بشأن تأدية المعهد عمله،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين.



وإذ تعرب عن بالغ امتنانها للسيد مارسيل بوازار، الأمين العام المساعد، والمدير التنفيذي للمعهد، لمدة خمسة عشر عاما، لتفانيه والتزامه، وكذلك لإنجازاته؛

وإذ تلاحظ التقدم المستمر الذي أحرزه المعهد في شتى برامج وأنشطته، بما فيها تعزيز التعاون مع المؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومع المؤسسات الإقليمية والوطنية،

وإذ تعرب عن تقديرها للحكومات والمؤسسات الخاصة التي قدمت مساهمات مالية وغير مالية إلى المعهد أو تعهدت بتقديمها،

وإذ تلاحظ أن أنشطة المعهد تمول كلية حتى الآن من التبرعات، بما في ذلك الدورات التدريبية الأساسية التي يوفرها للدبلوماسيين والمندوبين المعتمدين لدى مقر الأمم المتحدة في نيويورك ولدى مكاتب الأمم المتحدة في جنيف ونيروبي وفيينا،

وإذ تلاحظ أيضا أن مستوى التبرعات لا يزال منخفضا على نحو غير مقبول يعرض للخطر الدورات التدريبية الأساسية للمعهد، وذلك على الرغم من تزايد الحاجة إلى التدريب وتنمية القدرات وارتفاع عدد البلدان المتقدمة المستفيدة أيضا من أنشطة المعهد،

وإذ تكرر التأكيد على ضرورة أن يكون لأنشطة التدريب وتنمية القدرات دور أبرز وأكبر في دعم إدارة الشؤون الدولية وفي تنفيذ برامج منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

١ - **تحيط علما** بالإصلاحات الاستراتيجية التي عرضها المدير التنفيذي الجديد لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث والتي أيدتها مجلس أمناء المعهد، لكي يتسنى للمعهد أن يكون مركز امتياز؛

٢ - **تؤكد** من جديد أهمية اتباع نهج منسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة إزاء البحث والتدريب، يستند إلى استراتيجية فعالة ومتسقة وتقسيم فعال للعمل فيما بين المؤسسات والهيئات المعنية؛

٣ - **تؤكد** من جديد أيضا أهمية المعهد، بالنظر إلى الأهمية المتزايدة للتدريب وتنمية القدرات داخل الأمم المتحدة واحتياجات الدول والسلطات المحلية من التدريب، وأهمية أنشطة البحث المتصلة بتنمية القدرات التي يضطلع بها المعهد في إطار ولايته؛

٤ - **ترحب** بالتقدم المحرز في بناء الشراكات بين المعهد والمؤسسات والهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في البرامج التي تضطلع بها في مجالي التدريب وتنمية

القدرات، وتشدد، في هذا السياق، على الحاجة إلى مواصلة تطوير تلك الشراكات وتوسيع نطاقها، وبخاصة على الصعيد القطري؛

٥ - **تطلب** إلى مجلس أمناء المعهد مواصلة ضمان التوزيع الجغرافي العادل والمنصف والشفافية في إعداد البرامج وفي توظيف الخبراء، وتؤكد، في هذا الصدد، أنه ينبغي لدورات المعهد أن تركز أساساً على مسائل التنمية وإدارة الشؤون الدولية؛

٦ - **تحت** مجلس أمناء المعهد على أن يسرع بالانتهاء من تنفيذ ما تبقى من توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣^(٢)؛

٧ - **تجدد نداءها** إلى جميع الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان المتقدمة النمو، والمؤسسات الخاصة التي لم تقدم بعد للمعهد مساهمة مالية أو غير مالية، أن تسخو عليه بالدعم المالي وغير المالي، وتحت الدول التي أوقفت تبرعاتها على النظر في استئنافها في ضوء الإصلاحات الإستراتيجية؛

٨ - **تشجع** مجلس أمناء المعهد على مواصلة جهوده لمعالجة الحالة المالية للمعهد، وبخاصة لتوسيع قاعدة الجهات المانحة له، والسعي إلى كفالة دعم مستقر من الدول الأعضاء لجميع أنشطته وبخاصة للأنشطة التدريبية الأساسية؛

٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسنتين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، يتضمن تفاصيل عن الآثار المالية، وحالة المساهمات المقدمة إلى المعهد، وعن حالته المالية؛

١٠ - **تقرر** تنسيق تقديم تقرير الأمين العام وتقرير المدير التنفيذي للمعهد؛

١١ - **تقرر أيضاً** أن تقدم التقارير المتعلقة بالمعهد إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدلا من الجمعية العامة.

(٢) انظر A/60/113، المرفق، الفرع رابعا - زاي.